

تحقيق المخطوطات في الرسائل الجامعية

د. سمر روحي القيصل

خدمت الجامعات العربية حركة إحياء التراث العربي حين سمحت لطلاب الدراسات العليا في شهادتي الماجستير والدكتوراه بأن تتألّف رسائلهم من تحقيق مخطوط، وتقديم دراسة حول صاحبه، وليس من المفيد هنا أن أتوقّف عند الفروق بين المخطوط الصّالح لطالب الماجستير، والمخطوط الصّالح لطالب الماجستير، والمخطوط الصّالح لطالب الدكتوراه؛ لأنني أرغب في الانصراف إلى قضية تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة، وهي قضيّة تشمل هذين النّوعين من المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة، وهي قضيّة تشمل هذين النّوعين من

العمل الفني الفنان علي الكفري.

[🧔] أديب وذاقد سوري مقيم 🚅 الإمارات.



الطّلاب، مهما يكن التّباين بين المغطوط في الشّهادتين كبيراً في القيمة العلّميّة، وفي عدد الصّفحات، ومن ثمّ فإنّني لن أشير، في أثناء الحديث، إلى الفروق بين طالب الماجستير وطالب الدّكتوراه في طبيعة استعداد كلّ منهما للعمل في حقل المخطوطات، مكتفياً بالحديث عن المهارات والمعارف التي يتحلّيان بها، والتي يجب أن يتحلّيا بها.

الظِّنُّ أَنَّ هناك ثلاث قضايا متكاملة في تحقيق المخطوطات في الرَّسائل الجامعيّة:

- تتعلَّق الأولى بالمرحلة السَّابقة على التّحقيق.

- وتنصيرف الثّانية إلى مرحلة التّحقيق نفسها.

 أمّا المرحلة الثّالثة فهي مرحلة كتابة مقدَّمة التّحقيق.

ولا بد، قبل الحديث عن هذه القضايا الشلاث، من القبول إنّ أنظمة الجامعات العربية تسمح لطالب الدّراسات العليا بأن يُحقِّق، في رسالة الماجستير أو ما يحلُّ محلّها، ورسالة الدّكتوراه، المخطوط وحدَه إذا كان حجم هذا المخطوط مقبولاً، يمكن إنجاز تحقيقه في المدّة المحدَّدة للشّهادة، كما يتسمح الأنظمة نفسها بأن ينهض طالبان من طلاب الدّراسات العليا، أو أكثر من طالبين، بتحقيق مخطوط واحد، أو جزء من مخطوط،

إذا كان المخطوط ضخماً متعدّد الأجزاء، لا يستطيع طالب واحد إنجاز تحقيقه في المدّة المحددة، وهذه الأنظمة تضم على كاهل الأستاذ المشمرف أمر توزيم الأجزاء على الطلاّب، والتّنسيق بينهم؛ ليتوافر الانسجام في التّحقيق، وينتج الطلاب كتاباً ذا روح واحدة.

أَوْلاً ، قَبِلَ التَّحقيق

يتملَّى جانب من الحديث عن تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة بالطّالب وبالأستاذ المشرف عليه، ويرتبط جانب آخر بالمخطوط نفسه، أمَّا الجانب الأوَّل فهو الاستعداد العلمي للطَّالب للخوض في غمار تحقيق المخطوطات، وهو استعداد تُكوّنه المهارات، ويصفله التُدريب، وتُرسِّخه الخبرة، وتُعمِّقه المعرفة. والمشكلة أنَّ هذه الشُّروط لا تتوافر كلِّها في طألب المرحلة الجامعيّة الأولى، ولكنَّها يمكن أن تتشكَّل في مرحلة الإعداد الأوِّليِّ للدِّراسات العليا؛ تلك المرحلة الفاصلة بين الإجازة (أو: البكالوريوس) وتقديم رسالة الماجستير، أو ما يعادلها بحسب الأنظمة الجامعية المغتلفة(١). فهدنه المرحلة يجبب أن تتصرف إلى غرس مهارات التُحقيق في الطَّالب الذي سيُقبل في المرحلتين الثَّاليتين على اختيار تحقيق المخطوطات موضوعاً له، بدلاً من انصراف

هذه المرحلة، كما جرث العادة، إلى الموضوعات الاختصاصية وقواعد البحث العلمي. فالموضوعات الاختصاصية ومهارأت البحث العلمى يمكن أن تتشكّل بوساطــة التّكليفات اللاصفية والحوارات الفردية بين الطَّالب وأستاذه. أمَّا قضايا التّحقيق فتحتاج إلى العمل المِباشسر، والتّعلّم مسن الصّواب والخطأ، والإحالات الدائمة إلى مصادر التّحقيق ومراجعه. ولهدا السبب أقسرح ألا يزيد عدد طلاب كلِّ أستاذ مشرف، في هذه المرحلة، على ثلاثة طلاب؛ لبتمكن من تدريبهم وصفل مواهبهم، وإرشادهم إلى شؤون

المخطوط، من قراءة للخطوط، ومعرفة بالرّموز، وإتقان للقراءة الفاحصة، وخبرة بالرّموز، وإتقان للقراءة الفاحصة، وخبرة في الهوامش والإحالات... ذلك أن رسالة الماجستير (أو ما يعادلها) التي سينصرف الطّالب إليها في المرحلة القابلة ليست مرحلة تدريب فردي عشوائي على تحقيق المخطوطات، وليست مناسبة لإتقان مهارات المخطوطات العربية، المخطوطات العربية، المخطوطات العربية،



وتكسب حركة إحياء التراث بوساطته معققاً جديداً، ولعل جانباً غير ظليل من المآخذ على تحقيق المخطوطات في الرسائل الجامعية نابع من دخول الطّالب حقل المخطوطات من دون أن يكون مسزوَّداً بالمهارات اللازمة له، كما سأوضِّع بعد.

أمّا الجانب الثّاني، جانب المخطوط، فلا بدَّ من أن ينتقب الطّالب مخطوطاً يستحقّ التّحقيق، وإلا هما قيمة شهادته العلميّة إنْ



لم يُقددُم فيها تحقيقاً جيداً لمخطوط مهم في الحقل المعرفي العربيّ. وهدا بعني أنّ الطّالب يجب أن يبحث، بعدون من أستاذه المشرف، ومن العارفين بالمخطوطات، ومن المحقّقين، ومن فهارس الرّسائل الجامعيّة، عن مخطوط يتّصف بالآتي:

١- الفيمة العلميَّة في الحقل العرفيُّ الدي ينتمي إليه المخطوط والطَّالب؛ لأنَّ المخطوطات التسي حققها طلاب الدراسات العليا كشيرة، ولكنُّها متفاوتة في مستواها العلميّ. ويعضها، على أقل تقدير، لا يستحقّ الجهد الذي بذله الطَّالب كما قال مهدى فضل الله(٢)، ويعضها الآخر لا أهميّة الله في حقله المسرقيِّ؛ لتوافس مخملوطات أُخرى محقَّقة تُغنى عنه، ولأنَّ الطَّالب يجب أن يختصُّ، من بدايـة طَلَبه العلُّم، بتحقيق مخطوط في حقل معربية واحد ليس غير، بحيث يعرف المخطوطات المؤلَّفة فيه، ويُصبح بعد سنوات قليلة، أو كثيرة، خبيراً في هذا الحقيل، مثل المحقِّقين الذين انصرفوا إلى تحقيسق الكتب النُّحُويَّة وحدَّها، أو كتب التَّراجِم وحدُها، أو كتب التَّاريخ وحدُها...

٢- التَّأْكُد من أنّ المعطوط لم يُحقَّق، أو خُتِّق ولكن تحقيقه لم يكن علميّاً، أو كان تحقيقه علميّاً ولكن اكتشاف نسخة مخطوطة جديدة يمكن أن يُغيرُ شيئاً في المعارف

المنداولة، أو كان تحقيقه علميًّا تقريباً؛ لأنّه مملوء بالأخطاء("). ذلك أنّ الطّالب يجب أن يملك مسوِّعاً مقبولاً لاختياره الخطوط، وإلا فلا معنى لتحقيق مخطوط محمُّق تحقيقاً علميّاً جبِّداً. وهناك مصادر تُرشد الطَّالب إلى المطبوع والمخطوط من التراث العربي(1)، يتمكّن الطّالب بوساطتها مسن معرفة حسال المخطوط ألسذي يرغب في تحقيقه. من هذه المسادر(6): (معجم المخطوطات المطبوعة) لصلاح النين المنجَّد(")، و(تاريخ الأدب العربي) لكارل بروكلمن^(٧)، و(تاريخ السرّاث العربي) لفؤاد سزكين(١)، و(فهرس المخطوطات الصوّرة) الذي أصدرته جامعة الدُّول العربيَّة، فضلاً عن فهارس المخطوطات العربيّة في: جامعة الملك سعود بالرّياض، وجامعة الإمام محمّد بن سمود الإسلاميّة، ومكتبة جستر بتي(١)، ودار الكتب المصريدة(١٠)، وخزائد كتب الأوقاف(11)، ومكتبة الأسد بدمشق التي انتقلت إليها مخطوطات المكتبة الظَّاهريّة، وهيى من أكثر أمكنة المخطوطات غني في الوطن المربي...

٣- البحث عن نُسَخ المخطوط الموزَّعة يُ مكتبات المسالم، واعتمساد النُسخة الأمّ منها، وهي النُسخة التي كتبها المؤلف بيده. ثمّ النسخة المصدَّقة التي كتبها أحد طلاًب



المؤلّف أو أحد مريديه، فالنسخة الموثّقة التي كتبها أحد النُسّاخ عن المخطوط الأصليّ (الأمّ)، فالنسخة المسموعة المكتوبة في عصر المؤلّف التي أقرّها العلماء، فالنسخة المنسوبة المكتوبة بعد عصر المؤلّف، وعليها مماعات تؤيّد نسبتها إلى كتاب المؤلّف، وغير ذلك من النسخ السّقيمة والمعيبة...(أأ) ووظيفة الناقد، كما نصّ برجستراسر، (أن يُقدّر قيمة كلّ نسخة من النُسخ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب، متبعاً في ذلك منها:

إنَّ النَّسخ الكاملة أفضل من التَّسخ
 النَّاقصة.

- والواضعة أحسن من غير الواضعة.
 - والقديمة أفضل من الحديثة.
- والنُّسخ التي قُوْبِلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل)(١٣).

ومسوع البحث عن نُسَخ المخطوط وترتيبها هو سعي طالب الدّراسات العليا إلى تقديم نسخة لا يُشكُ في نسبتها إلى الكتاب الذي ألّفه المؤلّف، والسّبيل إلى ذلك مقابلة النّسخ المخطوطة، بغية تقديم نصّ صحيح النّسبة إلى المؤلّب، على أن ينطلق الملّالب من أنّ مقابلة النّسخ ليست هدها للتحقيق، بل هي وسيلة الرّصحيح النّص وضبطه)، والشّروع بعد ذلك في (توضيحه) أو (شرحه)

أو (التَّمليق عليه)؛ لأنَّ (النَّصَّ الصَّحيح قد لا يبدو صحيحاً من غير توضيح)(١١).

٤- إذا كان المخطوط كييراً متعدّد الأجزاء، وجب على الأستاذ المشرف توزيعه على عدد من الطُّلاب، بحيث ينهض كلُّ طالب بتحقيق جزء من الأجزاء، ولا بدُّ قبل شمروع الطِّلاب في العمل من الاتَّفاق على منهج التّحقيق، وخصوصاً الأساليب المعتمدة في المقابلة والتّصحيــح والتّعليق والتّخريج والتُرجمة (*) وإصلاح الأغلاط وتدوين الرَّمِورُ وتهيئة موادِّ الفهارس، بغية الانتهاء الى تحقيق لا تتباين أجزاؤه في مستواها العلميّ، سواء أكان هذا المستوى خاصًا بتصحيح النُّصِّ أم كان خاصًا بالتَّعليق عليه أم كان خاصًا بصورته النَّهائيَّة. فاضطراب التَّوثيق، على سبيل التَّمثيل لا الحصر، ينتج عن اختلاف طبعات المصادر والمراجع التي رجع إليها كلِّ طائب إلله وتوحيد التُّوتيق يحتاج إلى اتَّفاق الطَّلاب قبل الشَّروع في التّحقيق على طبعات محدَّدة للمصادر والمراجع، وعلى أن يتبادلوا الرَّأي، في أثناء التّحقيق، حول أيُّ مصدر أو مرجع جديد لم يُتَّفَىق عليه من قبل؛ لأنَّه سيكون على هؤلاء الطُّلاب بعد إنجاز التَّحقيق صناعة جزء من الكتاب خاصًّ بالفهارس، يُعبِّر عن اتَّفاقهم



على المنهج، وكأنَّ هؤلاء الطَّلاب المحقَّقين طالبُ واحدٌ ليس غير.

ثانياً، تحقيق الخطوط

تختلف الرّسائل الجامعيّة في تجسيد المفهوم العلميّ لتحقيق المخطوطات، فهي بين إفسراط وتفريط حيناً، وبين إهمال وجهل حيناً آخر، وبين توضيح وضبط أحياناً. والهدف الذي نرنو إليه هو تنقية هذا الخليط من شوائب الإفراط والتّفريط والإهمال والجهل؛ لإبقاء التّوضيح والضّبط، وهما من المقاصد الأساسيّة للتّحقيق وهما من المقاصد الأساسيّة للتّحقيق كما نصن مطاع الطّرابيشي (١٠٠٠)، والطّنُ أن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى مراعاة الأمور الآتية:

التَّاكُد من نسبة الخطوط إلى مؤثّفه:

الخطوة الأولى التي يجب أن يخطوها الطّالب في التّأكّد من عنوان المخطوط، واسم مؤلّفه، بغية الاطمئنان المخطوط، واسم مؤلّفه، بغية الاطمئنان إلى أنّ المخطوط الذي سيحقّقه صحيح النّسبة إلى مؤلّف، فعنوان كتاب (منهاج البلغاء وسراج الأدباء) لحازم القرطاجني اتضح للمحقّق محمد الحبيب بن الخوجة بعد أن تحقّق من صحّته في أثناء تحقيقه الكتاب ليُقدّمه في جامعة باريس لنيل شهادة الدّكتوراه، إذ كانت هناك نسخة مخطوطة

وحيدة، كُتب عليها عنوان شائع، هو: (المناهج الأدبيّة)، وقد أصابها خَرْم في أوّلها وآخرها، فضملاً عن تباين كتب التراجم في الاتَّفاق على عنسوان الكتاب، ولكنَّ الدِّكتور الخوجة، الطَّالب آنداك، بنل الوقت والجهد في إثبات صحّة نسبة الكتاب الي (حازم القرطاجني)، وصحّة العنوان أبضاً. وهو: (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)(١٨). وليس التَّأَكُّد من عنـوان الكتاب بالأمر الهيِّن كما نصُّ عبد السَّلام هـارون(١٩) للخرم الذي أشرتُ إليه في مخطوط مثل مخطوط (منهاج البلغاء وسراج الأدباء)، أو لعدم وضوح العنوان واسم المؤلِّف جزئيًّا أو كلِّيساً، أو للتّزييف المتعمَّد وغير المتعمَّد الرَّامين إلى إضفاء القيمة على المخطوط بادِّعاء قدَّمه، أو لغير ذلك من الأسباب والعوامل، أمَّا أساليب التَّأَكُّد من صحّة العنوان والمؤلِّف فمتعدِّدة، منها الكُتُب التي عُنيت بالمؤلَّفات المطبوعة والمخطوطة، كالفهرست لابن النّديم، وكتب التُراجِم، والكتب الخاصَّة بدراسة الخطوط، والأوراق. (وتُعَــدُ الاعتبارات التّاريخيّة من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها ، فالكتاب الذي تُحشد فيه أخبار تاريخيَّة تالية لعصر مؤلِّفه الذي نُسب إليه، جدير بأن يُسقَط من حساب ذلك المؤلّف. ومن أمثلة ذلك كتباب نسب إلى الجاحظ،



عنوانه: (كتاب تنبيه الملوك والمكايد)، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية برقم ٢٣٤٥ أدب. وهدنا الكتاب زيف لا ريب في ذلك، فإنّك تجد مدن أبوابه باب: نكت من مكايد كافور الإخشيدي، ومكيدة توزون بالمتقي بالله. وكافور الإخشيدي كان يحيا بين سنتي ٢٩٧و ٢٥٧، والمتقي بالله كان يحيا بين سنتي ٢٩٧ و٢٥٧، فهذا كلّه تاريخ بعد بين سنتي ٢٩٧ و٢٥٧. فهذا كلّه تاريخ بعد أساليب أخرى للتّحقّق من نسبة الكتاب إلى مؤلّفه، يجب على طالب الدّراسات العليا التّمرّس بها قبل خوضه هذا الحقل المريق؛ ليتمكّن من تجسيدها في هذه المرحلة.

٢- اعتماد النُّسخة (الأمّ) أصلاً:

هي النسخة الحاملة اسم المؤلّف وعنوان الكتاب، ومادّتها كلّها بخصط المؤلّف نفسه، أو أجازها، ثمّ النسخة المأخوذة منها، ثمّ فرعها...('``)؛ أي أنّ هناك ترتيبا للنَّسَخ المعتَمدة يجب على الطّالب التّقيّد به. وقد الحظ الدكتور عادل فتحي رياض أنّ اعتماد النَّسخة الثّانويّة أصلاً للنَّسَخ الأخرى نابعٌ من جهل الطّالب، والحظ أيضاً خطأ نابعٌ من جهل الطّالب، والحظ أيضاً خطأ أخر هو ترجيح نسخة على أخرى من غير آخر هو ترجيح نسخة على أخرى من غير تاريخ النَّسْخ، ودراسة المِدَاد، والتّدقيق في اسم تاريخ النَّسْخ، ودراسة المِدَاد، والتّدقيق في اسم النّاسخ، ودراسة المِدَاد، والتّدقيق في اسم النّاسخ، ودراسة المِدَاد، والتّدقيق في اسم النّاسخ من عمير ذلك من أمور علميّة تقود

إلى معرفة النّسخة الأمّ، أو النّسخة القريبة منها. والمفيد بعد التقيّد بالترتيب المعتمد للنّسخ ألا يهمل الطّالب أبة نسخة مهما تكن فليلة الشَان؛ لأنّ النّسخة الفرعية، مثلاً، مفيدة في أحوال معيّنة، (فقد يحتفظ الفرع بعا بلي من الأصل أو ضاع منه) ""). وقد تحتفظ نسخة فرعيّة بكلمات مُحيث بفعل الزّمين، أو بفعل فاعلل "). ولا أشك في أنّ التّمييز بين النّسخ الأصليّة والفرعيّة مهارة أساسيّة يجب أن يتحلّى بها طالب الدّراسات العليا الرّاغب في تحقيق المخطوطات، وإلا فإنّه لن يكون فادراً على النّظر الحصيف فإنّه لن يكون فادراً على النّظر الحصيف ولن يملك الخبرة التي تؤمّله لمعرفة أساليب ولن يملك الخبرة التي تؤمّله لمعرفة أساليب النّاسخين وفحص النّسنخ المعرفة أساليب

٣- الاعتدال في تصحيح النَّمَن والتُعليق عليه:

لعلَّ تصحيح النَّصِّ المخطوط، والتعليق على بعض ما جاء فيه، بغية توضيحه للقرَّاء المعاصرين، كما كان واضحاً بالنَّسبة إلى القرَّاء في زمن المؤلَّف، هو الغاية من التحقيق، ولكنَّ هذه الغاية لم تتحقق، أحياناً، في الرِّسائل الجامعية على الوجه السّليم، بل جانبها الصّواب للإفراط في التعليق، أو للتّفريط فيه. ومن ثمَّ غاب مفهوم الاعتدال،



وتضحُّم نصُّ المخطوط نتيجة بعض الأمور الآثية، أو نتيجتها كلِّها:

- الإفراط في مقابلة النُّسَخ في الهوامش دون فائدة تُذكر.

- كتابة ترجمة مفصّلة للأعلام الوارد ذكرهم في المتن، وإهسال الخُطّة القاضية بكتابة ترجمة موجزة للأعلام غير المعروفين، والإحالة إلى بعض كُتُب التراجم بالنسبة إلى الأعلام المشهورين.

- تصحيح ما يظنُّه الطَّالِ غلطاً فِي المأن دون بصعر بعواقب التّصويب. ذلك أنَّ إصلاح الفلط يتحقق بالتتبيه على الغلط في الهامش، ولا بتحقُّق بوساطة التَّصويب في المنتاع عن إصلاح المَنْ لئلا يُفتَح باب التّلاعب بالمتون بدعوى اصلاح الغلط كما نصَّ مطاع الطَّرابيشي(٢٠٠). والواجب أن يُحَــنَّر طالب الدّراسات العليا من الإقدام على تصويب ما يعتقد أنَّه خطأ المؤلِّف، أو سهوَّ منه، أو عدمُ معرفة بالأمر. إذ إنَّ الأمسور قد تكون على غير ما ظهر منها، فيسمرع الطَّالمِ إلى التَّصويب دون دراية بما أراده المؤلِّف، بيد أنَّ إصلاح الغلط في المن ليس محرَّماً تحريماً نهائياً. بل يمكن التّصويب في أحوال ضيّقة جدّاً، كأنَّ يكون الغلط في أمر بابن لا ليس فيه، كالفلط في رسم إحدى الآيات القرآنيَّة، أو العثور على

الصّواب بدلاً من الفلط في إحدى النّسخ الأخرى المخطوطة؛ لأنّ ذلك يعني أنّ الفلط كان سهواً من المؤلّف أو النّاسخ، (أو يكون المؤلّف راوياً للمنون أو مُلخّصاً للأسفار، فيقع الخطأ في بعض نَقّله، والوهم في بعض تلخيصه، على حين يكون الصّواب ثابتاً في المصدر المنقول منه، أو واضحاً في الكتاب الملخّص) (١٠٠ وعموماً فإنّ القاعدة هي عدم تصويب الفلط في المنّ؛ لأنّه ملك صاحبه، ولا يجوز لفيره أن يُعَدِّل ويُبدِّل فيه.

- إضافة أمور إلى المتن بدعوى التوضيح المعاصر، كأن يضيف الطّالب عناوين فرعيّة إلى المستن ليزيده وضوحاً وتحديداً. وهذا غسير جائز؛ لأنّه تغيير في المخطوط، وتبديل في منهج الكتاب كما وضعه مؤلّفه.

التّدقيد في المستن لمعرفة أسلوب المؤلّف وطبيعة التّأليف عنده، وغرضه من المخطوط، وهذا التّدقيد مفيد، كما نصّ برجستراسس، في معرفة (ما كان متَوقّعاً أن يقوله المؤلّف في كلّ موضع من كتابه، فإذا يقوله المؤلّف في كلّ موضع من كتابه، فإذا خالف الموجود في النّسخ المنوقع وجوده استفاد النّاقد من ذلك إصلاح النّسخ)(١٠٠٠). بيد أنّ التّدقيق في أسلوب المؤلّف يحتاج إلى خبرة في الأساليب عموماً، وفي أسلوب كلّ خبرة في الأساليب عموماً، وفي أسلوب بين مؤلّف خصوصاً، فهذا المؤلّف يُقارب بين مؤلّف خصوصاً، فهذا المؤلّف يُقارب بين رسم بعض الحروف، وذاك يجري بحسب



الكتابة الغربية في النّقط، فيضع نقطة واحدة الفاء تحتها، ويضع للقاف نقطة واحدة فوقها، وآخر بُفضًل الأساليب الخبرية، فوقها، وآخر بُفضًل الأساليب الخبرية، ورابع يُطيل الجُمَل، وخامس يُكثر من صيغ التّمريض، وفَهمُ هذا كلّه أمر عسير، ولكنّ ظاهره بسيط بيسر على الطّالب الانحراف، فالوقوع في الوهم، فيبادر إلى التّصويب انظلاقاً مما اعتقده صواباً، ومن ثمّ وجب تدريب الطّالب على الحذر في أثناء تفسير تدريب الطّالت الأسلوبيّة، وقصر هذا التّفسير على الهوامش وحدها، وعدم الإسراع في على المائن انطلاقاً منها.

- إثقال المتن بالشاروح، بحيث تُصبح الهوامشال معرضاً لثقافة المحقّق، وفهمه المخطوط، وتفسيره أبعاد المؤلّف ومراميه. وهاذا الإثقال من عياوب التحقيق البارزة في الرّسائل الجامعيّة، يجب التُخلّص منه، والحرص على فهم وظائف الهامش فهما سليماً لا يجاوز في أكثر حالاته اتساعاً تقديم المتن كما وضعه صاحبه أوّل مرّة.

- ضبطُ المن بالشَّكُل ضبطاً كاملاً، ظنّاً من الطَّالب المحقِّق بأن ذلك يساعد القارئ على القراءة السَّليمة. وهو لا يدري بأنّه يرهق نفسه من دون أن يفيد القارئ في شيء؛ لأنّ الضَّبْط الكامل يمنع القارئ من توظيف معارفه النَّحُويَّة والصَّرفيَّة في أَثناء

القراءة، فضلاً عن أنّ هذا الضّبط لا يُيسُر القراءة بل بجعلها أكثر عنتاً، تبعاً لصعوبة متابعة القارئ الكلمات في أثناء القراءة. وخير من ذلك الاكتفاء بضبط الأساسيّات، كعين المضارع، والحرف الدي يُقرأ على وجهين أو ثلاثة وجوه، وأواخر الكلمات التي يُعين ضبطها على تحديد المعنى أو إزالة اللّيس في السّياق، والحرف المشتد ...

ثالثاً: مقدَّمة التّحقيق

تُعبِّر مقدَّمة التَحقيسق عن مستوى الطَّالسب، وتشعرح معرفته بالمخطوط وصاحبه، وتُوضِّح منهجه في التَحقيق، وليس هناك خلاف في أن تضم المقدَّمة تعريفاً بقيمة المخطوط، ونسبته إلى مؤلِّفه، والنَّسخ التي توافرت للمحقِّق، ونرتيب هذه النَّسخ ورموزها في أثناء التَحقيق وصُور غلافها وبدابتها ونهايتها وبمض صفحاتها، فضلاً عن النَّرجمة لصاحب المخطوط، وبيان منهجه في كتابه، وأسلوبه فيه،

بيد أنّ بعض الرّسائــل الجامعيّة يهمل جوانب رئيسة في المقدَّمة، ويتَسع في جوانب فرعيّة، فالواجب يُحتم على الطالب المحقّق أن يترجم لصاحب الكتاب، فيدقِّق في اسمه ونسّبه، ويبيّن مؤلَّفاته المطبوعة والمخطوطة، قيــل أن يُفصّل القول في المخطوط المحَقَّق، ولكنّ بعض الطّلاب يتسع في الحديث عن ولكنّ بعض الطّلاب يتسع في الحديث عن



عصمر المؤلَّف، ويوجز في جوانسب حياته الفامضة، أو يذكر مؤلَّفاته من دون أن يدفِّق في مواضعها وأمكنتها وطباعتها واهتمامات المُولِّف فيها. والواجب يحتم على الطَّالب المحقِّق أَن يُدفِّق في عنوان الكتاب، ولكنَّ يعضن الطِّلاب يهمل ذلك بدعوى شيوع هــذا العنــوان، أو توافــره علــى غــلاف المخطوط، مهمــلاً أمور التّزييــف، وخطأ النُّسَّاخ، والتُّحريف المقصود وغير المقصود. والواجب يحتّم على الطَّالِبِ أَن يُدفِّق فِي قيمة المخطوط ضمن حقله المعرفية، كقيمته فِي النَّحِو ضمن الكتب النَّحُويَّة، أو جُمَّعه شعــر الشَّاعر كلَّه أو بعضــه إذا كان ديوان شعر. ولكننّ بعض الطُّللاب يتجاهل هذا التَّقـويم المهمّ على الرّغم من أنَّـه المسوِّغ الرِّئيس لتحقيقه المخطوط، والواجب يحتُّم على الطَّالـب أن يُعلِّل الأسباب التي حفزته الى اعتماد النُّسخة الأمِّ، ولكنَّ بعض الطَّلاب يكتفي بالإشارة إلى النسخية الأمّ من دون توضيح مسوّعاته، ويهمل الحديث عن تواتر الإشبارة إلى صحّة همذه النّسخة، من نحو توافير العنوان فيها، مشفوعاً باسم مؤلِّفها، وتاريــخ الفراغ منها، أو تاريــخ إملائها، أو إجازتها، أو ذكرها في كُتُب المؤلِّف الأخرى، ودلالــة ذلك كلَّه على صحَّــة نسبتها، وعلى فُرَص الاطمئنان إليها.

أقدول إنّ مقدَّمة التّحقيق تعبير عن خبيرة الطّالب المحقِّق بالمخطوط، وإتقائه مهدارات النّحقيق العلمسيّ وقواعده، وبيان أهليّت المعرفيّة والخُلُقيّة للنّهوض بهذه المهمّة، ومن ثمَّ وجب عليه الاهتمام بهذه المقدَّمة، وإعداد مادّتها في (جذاذات) في أثناء تحقيقه المخطوط، وعدم شروعه في أثناء تحقيقه المخطوط، وعدم شروعه في كتابتها قبل فراغه من التّحقيق، وصناعته الفهارس الوصفيّة التي تُحيط بمحتويات المخطوط.

أخلص من الحديث عن تحقيق المخطوطات في الرّسائل الجامعيّة إلى أنّ القضايا الشِّلات: المرحلة السَّابقة على التَّحقيق، ومرحلة التَّحقيق، ومرحلة كتابة المقدُّمـة، ذات شأن في أيّ عمل علميّ بتعلّق بالمخطوطات، فضلاً عنن أنَّها وسيلة لا بدًّ منها لتدريب جيل جديد من المعقِّقين، يتحلى بالصبر والأمانة العلمية والموضوعية والمهارات الأساسيَّة في التَّحقيق. بيد أنَّ المخطوطات التي خُمُّة ـ ت في الحمّل الجامعي كانت دائما حسنة النية وذات حماسة واضحة، ولكنّ تدفيقها في المفهوم العلميّ للتّحقيق لم يكن مرضياً أحياناً؛ لجهل الطَّالِب، أو لإسراعه في التَّحقيق لإنجاز رسالته، أو لضعف مهاراته في التّحقيق، أو لفير ذلك من الأسباب التي حاولتُ الإشارة إليها، وبيان الرأي فيها.



الاحالات

- ا- تُسمَّى هذه المرحلة مرحلة (دبلوم الدراسات العليا) في بعض الأنظمة الجامعيّة، تليها في هذه الأنظمة مرحلة المادكتوراء. وهناك أنظمة جامعية أخرى تتألف مرحلة دبلوم الدراسات العليا فيها من مرحلتين، تُعادل الأولى مرحلة الدبلوم في الأنظمة السابقة، وتعادل الثانية مرحلة الماجستير. ويُقدّم الطّالب رسالة الدكتوراء بعد مرحلة دبلوم الدراسات العليا.
 - ٧- مهدى فضل الله (د): أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٣، ص١٤١.
 - ٣- المرجع السابق نفسه.
- ٤- حرص الدكتور عبد العزيز بن محمد المسفر في كتابه: المخطوط العربي وشيء من قضاياه، على إحصاء المصادر والمراجع التي يجب تواهرها في مكتبات المخطوطات. انظر ص١٥٧ وما بعد. وانظر أبضاً: مهدي فضل الله (د): أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ص١٤٧ وما بعد.
- المرجع السابق، ص١٤٢ وما بعد، و: عبد العزيز بن محمد المعفر (د): المخطوط العربي وشيء من قضاياه،
 دار المريخ، الرياض، ١٩٩٩/١٤٢٠، ص١٥٧ وما بعد.
 - ٦- يتألف من خمسة مجلدات، تضم المخطوطات التي نُشرت بين ١٩٥٤-١٩٧٠م.
- ٧- ترجمــه إلى اللغة العربية الدكتور عبــد الحليم النجار، وهو يضمُّ المخطوطات العربية المؤدّعة في كثير من بلدان العالم.
- ٨- يضــم الخطوطات التي ذكرهـا كارل بروكلمن وإضافاته الكثيرة عليها . مــن طبعاته العلمية الطبعة التي أصدرتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٩٨٣/١٤٠٢ .
- ٩- وضعه المستشرق أرثر آريري في سبعة مجلدات، تضم نحواً من خمسمئة وألفي مخطوط، طبع الفهرس عام
 ١٩٦٤م.
- ١٠ المراد هذا القائمة التي أعدها محمد جمال الدين الشوريجي للمطبوعات العربية المحفوظة في دار الكتب المسردة.
- ١١- أعد محمد أسعد طلس هذا الفهرس للكتب المحفوظة في مديرية الأوقاف العراقيّة، وربَّبه بحسب عناوين
 الكتب، مع ذكر اسم المؤلف، وعدد النسخ، وأمكنة وجودها.
- ١٢- انظر، لتفصيل الحديث عن نسخ المخطوط، مهدي فضل الله (د): أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق،
 ص١٤٥ وما بعد.
- ۱۳- برجستراسير: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ترجمة: د محميد حمدي البكري، دار المريخ، الرياض،
 ۱۹۸۲/۱٤۰۲، ص ۱۵.
 - 16- مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢/



- ١٥- عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان (د): تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل، مكتبة الملك فهد
 الوطنية، الرياض، ١٩٩٤/١٤١٥، ص٨٥٠.
- ١٦ عد الدكتور عادل فتحي رياض اختلاف طبعات المراجع والمصادر المؤدي إلى اضطراب الثوفيق من عيوب التحقيق المسترك. (رسالته الإلكترونيّة إلى بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣١).
 - ١٧- مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات، ص٢٢.
- ١٨- حــازم القرطاجنــي: منهاج البلغاء وسعراج الأدباء، تحقيــق: د محمد الحبيب بن الخوجــة، دار الغرب
 الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨١، مقدمة التحقيق. (نوقشت الرسالة عام ١٩٦٤، وصدرت الطبعة الأولى من
 الكتاب عام ١٩٦٦م).
 - ١٩- عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٧٧/١٣٩٧، ص٤١،
 - ٢٠- المرجع السابق، ص٢٠.
 - ٢١- من رسالته الإلكترونية إليُّ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١م.
 - ٣٢- عبد السلام هارون: تحقيق النصوص ونشرها، ص٤١٠.
 - ٢٣ مطاع الطرابيشي: في منهج تحقيق المخطوطات، ص٤١.
- ٣٤- روى مطاع الطرابيشي في المرجع السابق أن هناك من مزّق ورقة من نسخة البرزالي من مخطوط تاريخ دمشق لابن عساكر، وسوَّد السطر المقابل لتلك الورقة من مختصر التاريخ لابن منظور، وهذا ما يدلُّ على أن هناك إنساناً هصد إلى ذلك قصداً.
 - ٢٥- المرجع السابق، ص١٢.
 - ٢٦- المرجع السابق، ص١٧.
 - ٢٧ برجستراسر: أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص٥٤٠.

